

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي



د. محسن محمد صالح
الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية
المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أيلول / سبتمبر 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورقة عمل

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم
في العالم العربي

د. محسن محمد صالح

الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية

المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أيلول/ سبتمبر 2015

فهرس المحتويات

5.....	ملخص
7.....	تمهيد: ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين
9.....	أولاً: اللاجئين الفلسطينيين (قراءة إحصائية عامة):
9.....	1. الفلسطينيين في العالم
10.....	2. اللاجئين الفلسطينيين في العالم
11.....	3. عدد الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا
13.....	4. عدد الفلسطينيين المقيمين في العالم العربي
16.....	ثانياً: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم:
17.....	1. الأردن
18.....	2. سورية
22.....	3. لبنان
29.....	4. السعودية
29.....	5. العراق
33.....	6. ليبيا
35.....	7. الكويت
40.....	خلاصات وتوصيات

ملخص

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي

برزت قضية اللاجئين الفلسطينيين إثر الحرب العربية - الإسرائيلية سنة 1948، عندما قامت العصابات الصهيونية، التي أنشأت الكيان الإسرائيلي على نحو 77% من أرض فلسطين، بتهجير نحو 800 ألف فلسطيني؛ أي نحو 57% من مجموع شعب فلسطين في ذلك الوقت. وقد تفاقت مشكلة اللاجئين عندما قامت "إسرائيل" باحتلال باقي أرض فلسطين في حرب سنة 1967، حيث تمّ تهجير نحو 300 ألف فلسطيني.

تعدّ قضية اللاجئين الفلسطينيين القضية الأكبر من حيث عدد اللاجئين بالنسبة إلى شعبهم، كما أنها من ناحية ثانية أطول مشكلة للاجئين في التاريخ الحديث لم يتم حلّها حتى الآن؛ بعد أن مضى عليها نحو 67 عاماً. وهي من جهة ثالثة، قضية حظيت بأكبر قدر من القرارات الدولية، حيث أُعيد، مثلاً، تأكيد قرار 194 بشأن حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم أكثر من 120 مرة. يقيم نحو نصف الشعب الفلسطيني خارج فلسطين التاريخية، وقد مثّلت البيئة العربية الحاضنة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين، حيث يعيش نحو 88% من فلسطيني الخارج في بلدان عربية. وتركز اللجوء الفلسطيني في المناطق المحيطة بفلسطين، حيث يقيم أكثر من 80% من اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي في الأردن وسورية ولبنان؛ كما تقيم أعداد كبيرة منهم في بلدان الخليج العربي، وخصوصاً في السعودية.

وقد اتخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي، من ناحية دوائر الاهتمام بها، أبعاداً وطنية وقومية وإسلامية وإنسانية، وتحملت البلدان العربية قسطها من المسؤولية في السعي لتحرير فلسطين، ودعم الشعب الفلسطيني والسعي لعودة اللاجئين. واتخذت قضايا اللاجئين، في الوقت نفسه، أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية. فبالإضافة إلى الأعباء السياسية والاقتصادية التي تحملتها البلدان العربية المضيفة، فإن توق الشعب الفلسطيني للعودة والتحرير وتبنيه الكفاح المسلح أدى إلى الكثير من الاحتكاكات والنزاعات في البلدان المضيفة، خصوصاً تلك المحيطة بفلسطين، والتي حاولت ضبط أنشطة الفلسطينيين، وفق ما ترى أنه مصالحها العليا ومتطلباتها الأمنية.

وتراوحت سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع اللاجئين، بين منحهم حقوق المواطنة كما في الأردن، من جهة، ووصلت إلى حدّ حرمانهم من عدد من حقوقهم المدنية كما في لبنان، من جهة أخرى. وحاولت بعض الأنظمة العربية توظيف الوجود الفلسطيني سياسياً وأمنياً لصالحها، مستغلة صعوبة أوضاعهم واحتياجاتهم؛ كما وقع الفلسطينيون في أحيان أخرى ضحية الخلافات الداخلية المحلية أو العربية. بينما استفادت عدد من البلدان إيجابياً من الوجود الفلسطيني، حيث كان للفلسطينيين أدواراً مهمة في نهضتها وعمرانها.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي¹

تمهيد: ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين:

أعلن الصهاينة دولتهم "إسرائيل" مساء 14/5/1948، واستولوا على نحو 77% من أرض فلسطين (20,770 كم²)، وشردوا بالقوة 800 ألف فلسطيني خارج المنطقة التي أقاموا عليها كيانهم، وذلك من أصل 925 ألفاً كانوا يسكنون في هذه المنطقة (كان المجموع الكلي للفلسطينيين في نهاية سنة 1948 نحو مليون و400 ألف نسمة)، أي أن الصهاينة قاموا بتشريد حوالي 57% من الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة سنة 1948. كما قاموا بتشريد نحو 30 ألفاً آخرين إلى مناطق أخرى في داخل الأرض المحتلة سنة 1948 نفسها. وقد زاد عدد اللاجئين إلى 900 ألف لاجئ مع بداية إنشاء الأونروا سنة 1951. ودمّر الصهاينة نحو 400 قرية فلسطينية من أصل 585 قرية كانت قائمة في المنطقة المحتلة، وارتكبوا 34 مجزرة، خلال حرب 1948، بمدنيين فلسطينيين في أثناء عملية التهجير، وكان من أشهرها مذبحة دير ياسين في 9/4/1948 التي اعترف الصهاينة أنفسهم بقتلهم وذبحهم لـ 254 رجلاً وامرأة وطفلاً. أما بالنسبة لما تبقى من فلسطين فقد قام الأردن بضم الضفة الغربية رسمياً إليه (5,876 كم²) كما وضعت مصر قطاع غزة (363 كم²) تحت إدارتها².

لقد مزقت حرب 1948 النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه مشرداً في العراق، بعد أن استقر في بلاده طوال أربع آلاف وخمسمائة سنة ماضية. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11/12/1948، القرار رقم 194 بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية، والخيار هنا يعود إلى صاحب الحق في أن يعود وليس لغيره أن يقرر نيابة عنه أو يمنعه، وإذا منع من العودة بالقوة، فهذا يعدّ عملاً عدوانياً. وقد نصّ القرار أيضاً على إقامة لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة تكون مهمتها تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات لهم.

¹ هذه الورقة تمّ تقديمها في مؤتمر "اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية"، الذي نظّمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنعقدة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في الفترة 17-19/11/1436 هـ الموافق 1-3/9/2015م.

² انظر: محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 64.

وتمّ التأكيد على هذا القرار طوال الأعوام الماضية، مع رفض "إسرائيل" تنفيذه، ولم تقم الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن الدولي، بأي درجة من درجات الإلزام لـ"إسرائيل" بتنفيذ القرار. وقد وافقت الأمم المتحدة على دخول "إسرائيل" في عضويتها، شرط السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، وهو ما لم تفعله "إسرائيل" مطلقاً.

ومنذ سنة 1948 دخلنا فيما يعرف بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ونشير هنا لعدة نقاط:

النقطة الأولى: إن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة إلى شعبهم، فإذا قلنا أننا أمام 800 ألف لاجئ من أصل مليون وأربعمئة ألف فنحن هنا أمام نسبة تصل إلى نحو 57% من أبناء الشعب الفلسطيني. وبذلك نكون أمام أكبر حالة تشريد لشعب من أرضه في العالم مقارنة بما حدث في أفغانستان والبوسنة أو أيّ بلد حدث فيها حالة تهجير للاجئين في العالم.

النقطة الثانية: نحن أمام أطول وأكبر مشكلة للاجئين في التاريخ الحديث لم يتم حلها إلى الآن، فهذه المشكلة عمرها حوالي 67 عاماً، بينما معظم أو كلّ مشاكل اللاجئين قد تمّ حلها أو فتح المجال لحلها مثل لاجئي أفغانستان، والبوسنة، والصومال، والأرمن وغيرهم، فهؤلاء لم يعد أحد يمنعهم من العودة إلى بلادهم وممارسة كافة حقوقهم المدنية والسياسية.

النقطة الثالثة: إن هذه القضية مدعومة بإجماع دولي، بمعنى أنها ليست مجرد رغبة فلسطينية فقط، بل هناك إجماع في المؤسسات الدولية على حقّ العودة، وقد صدر في قضية اللاجئين الفلسطينيين عدد كبير من القرارات تفوق القرارات التي صدرت بحق أيّ لاجئين في العالم، حيث أعيد مثلاً التأكيد على قرار 194 بشأن حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم (الأراضي المحتلة سنة 1948) أكثر من 130 مرة.

وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) في 1949/12/8، إلا أنها لم تباشر عملها إلا في أيار/ مايو 1950، وذلك لتأمين المساعدات للاجئين الفلسطينيين³.

³ موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لمحة عامة عن الأونروا، نظرة

شاملة، انظر: <http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=54>

أولاً: اللاجئون الفلسطينيون (قراءة إحصائية عامة)

1. الفلسطينيون في العالم:

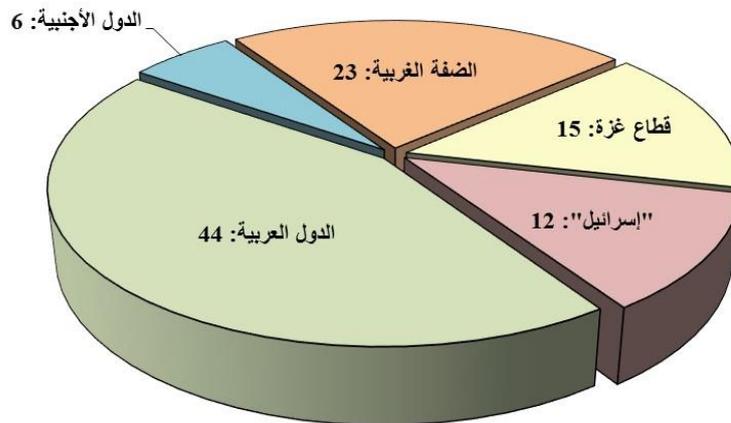
مع نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 بلغ عدد الفلسطينيين، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 12 مليون و96 ألف نسمة، يقم نحو 6 ملايين و17 ألف نسمة خارج فلسطين بنسبة 49.7%، بينما يقم في فلسطين التاريخية نحو 6 ملايين و79 ألف نسمة أي ما نسبته 50.3%. وهذه الإحصائيات دقيقة إلى حد كبير في داخل فلسطين، لكنها أرقام تقديرية في خارج فلسطين مبنية على مجموعة من المعطيات والمؤشرات الإحصائية.

جدول رقم 1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2014 (بالألف نسمة)⁴

النسبة (%)	العدد	مكان الإقامة
23	2,826.4	الأراضي المحتلة الضفة الغربية
15	1,790	قطاع غزة
12	1,462.5	الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*
44	5,341.5	الدول العربية
6	675.3	الدول الأجنبية
100	12,095.7	المجموع الكلي

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2014 (%)



⁴ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2014 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2014)، انظر: <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2096.pdf>

2. اللاجئون الفلسطينيون في العالم:

يحدث بعض الالتباس أحياناً في تعريف اللاجئين الفلسطينيين، وفي تحديد أعدادهم. ولتوضيح هذا الأمر نشير إلى ما يلي:

أ. اللاجئون الفلسطينيون ليسوا هم جميع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين فقط، إذ إن هناك لاجئين فلسطينيين مقيمين داخل فلسطين.

ب. ليس كل اللاجئين الفلسطينيين هم اللاجئون الذين هُجروا وأُخرجوا من بيوتهم سنة 1948، لأن هناك لاجئين هُجروا وأُخرجوا من بيوتهم سنة 1967، أو خرجوا لأسباب مختلفة ومنعوا من العودة. ويجب ملاحظة أن مصطلح "نازح" أطلق على الذين أُخرجوا أو خرجوا من أرض فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ لكن هذا المصطلح لا ينفي كونهم لاجئين، ما داموا محرومين من العودة إلى ديارهم.

ج. ليس اللاجئون الفلسطينيون فقط هم اللاجئون الذين يعيشون في الضفة والقطاع وخارج فلسطين، وإنما هناك لاجئون فلسطينيون أيضاً، مهجرون من أرضهم، مع أنهم ما زالوا يقيمون في مناطق أخرى داخل فلسطين المحتلة 1948.

د. الشعب الفلسطيني خارج فلسطين هو عبارة عن مزيج بين لاجئي فلسطين 1948 و1967؛ وليس فقط من لاجئي 1948.

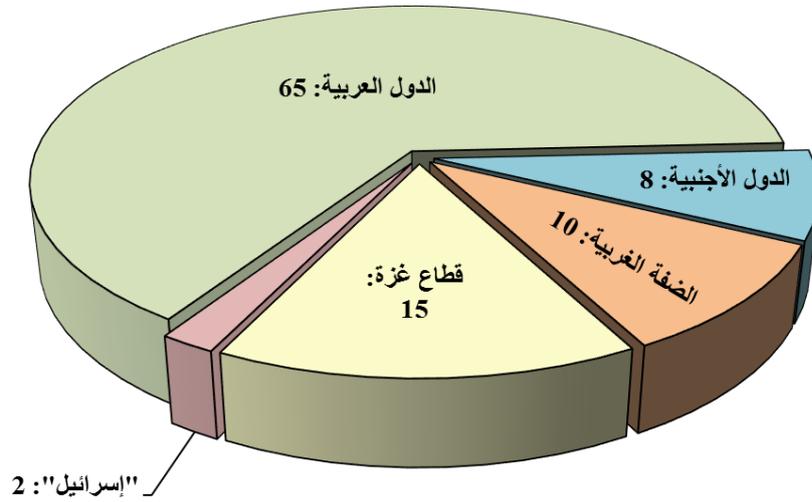
وبشكل عام، فإذا ما تمّ احتساب الفلسطينيين المقيمين في الخارج مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل فلسطين، فإن العدد يبلغ 8 ملايين و156 ألف نسمة مع نهاية سنة 2014، يقيم 27% منهم في فلسطين التاريخية، بينما يقيم 73% خارج فلسطين. ونلاحظ من هذا المجموع أن نحو 67.8% من شعب فلسطين هم في حالة لجوء؛ وهي أكبر نسبة في الكرة الأرضية لشعب في هذه الحالة. كما نلاحظ أن معظم الفلسطينيين المقيمين في الخارج، يقيمون في البلدان العربية، وخصوصاً دول الطوق.

جدول رقم 2: عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2014
(بالألف نسمة)⁵

النسبة (%)	العدد	مكان الإقامة
10	772.2	الضفة الغربية
15	1,216.8	قطاع غزة
2	150	الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*
65	5,341.5	الدول العربية
8	675.3	الدول الأجنبية
100	8,155.8	المجموع الكلي

* عدد تقريبي.

نسبة اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2014 (%)



3. عدد الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا:

اقتصرت إحصاءات الأونروا على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استتنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا

⁵ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2014.

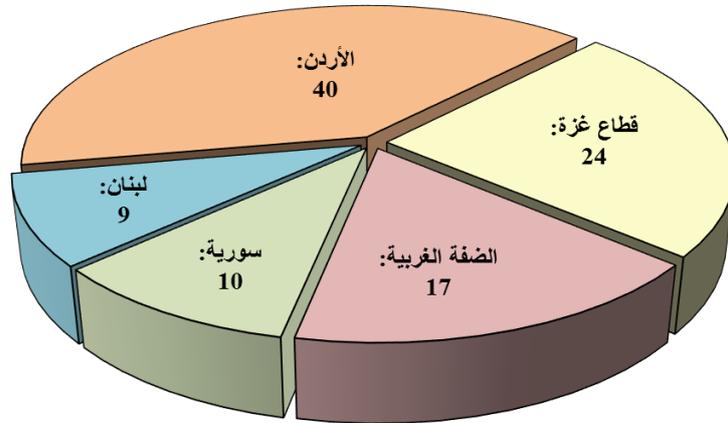
إثر حرب 1967، حيث تم تهجير حوالي 330 ألف فلسطيني من أرضهم، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومنعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حد ما)، فهي فقط تعبر عن أرقام من سجلوا أنفسهم ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

جدول رقم 3: عدد الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 2014/7/1⁶

المنطقة	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	925,191	17
قطاع غزة	1,328,351	24
لبنان	488,213	9
سورية	*564,074	10
الأردن	2,187,286	40
المجموع	5,493,155	100

* هذه البيانات تعكس إحصائيات الوكالة لفلسطيني سورية المسجلين لديها، وليس من بقي فعلياً في سورية منهم.

نسبة الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 2014/7/1 (%)



⁶ الأونروا بالأرقام، 2014/7/1، انظر: http://www.unrwa.org/sites/default/files/in_figures_july_2014_ar_28jan2015.pdf

4. عدد الفلسطينيين المقيمين في العالم العربي:

مثّلت البيئة العربية الحاضنة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين، حيث يعيش نحو 5 ملايين و340 ألفاً، أي 89% من فلسطينيي الخارج في بلدان عربية. ويتركز اللجوء الفلسطيني في المناطق المحيطة بفلسطين، حيث يقيم أكثر من 80% من اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحيطة بفلسطين، وخصوصاً في الأردن وسورية ولبنان. وهو ما يدل على أن الفلسطينيين ما زالوا حتى الآن قريبين من أرضهم ملتصقين بها متطلعين للعودة إليها.

وتظهر صعوبة بالغة في تقدير أعداد الفلسطينيين في الخارج، فمعظم الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية، ويصعب التفريق إحصائياً بينهم وبين إخوانهم الشرق أردنيين. ومعظم البلاد العربية لا توفر إحصاءات رسمية للفلسطينيين، كما أن هناك أعداداً من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أجنبية أمريكية أو أوروبية أو أسترالية... وغيرها. والجدول الذي نرفقه هنا هو جدول تقريبي استند إلى عدد من المصادر، أهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والأونروا، والتقديرات التي أعدها الخبير في قضايا اللاجئين الفلسطينيين سلمان أبو ستة... وغيرهم.

بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية سنة 2009، حيث بلغ عددهم ثلاثة ملايين و240 ألفاً، ثم احتسبت السنوات التالية بالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، والتي تقدر بـ 2.2%⁷.

وفي لبنان، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين وفق سجلات الأونروا في منتصف سنة 2014 نحو 488 ألفاً⁸، غير أن معظم التقديرات الميدانية تشير إلى أن العدد الفعلي خلال السنوات الماضية لا يتجاوز 300 ألف⁹، بسبب هجرة الكثيرين مع احتفاظهم بقيود أسمائهم لدى الأونروا، يضاف إليهم حوالي 40 ألفاً انضموا إليهم من فلسطينيي سورية¹⁰. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية وفق سجلات الأونروا في منتصف سنة 2010 نحو 478 ألفاً، في منتصف سنة 2014 نحو 564 ألفاً،

⁷ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيين في نهاية عام 2009 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2009)، في: <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1625.pdf>

⁸ انظر: الأونروا بالأرقام، 2014/7/1.

⁹ انظر مثلاً: علي هويدي، "التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، في محسن محمد صالح (محرر)، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ط 2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 28-30.

¹⁰ وكالة الأناضول للأخبار، أنقرة، 2015/8/22.

لكن الأونروا تشير إلى أنه تم تهجير نحو مائة ألف خارج سورية خلال الأزمة السورية¹¹. وبشكل عام، فإذا ما أضيف للاجئين المسجلين لدى الأونروا نحو خمسين ألف فلسطيني غير مسجل أو ممن قدم لسورية بعد انتهاء موجة لجوء حرب 1948، يصبح العدد سنة 2010 نحو 525 ألفاً، وسنة 2014 نحو 515 ألفاً.

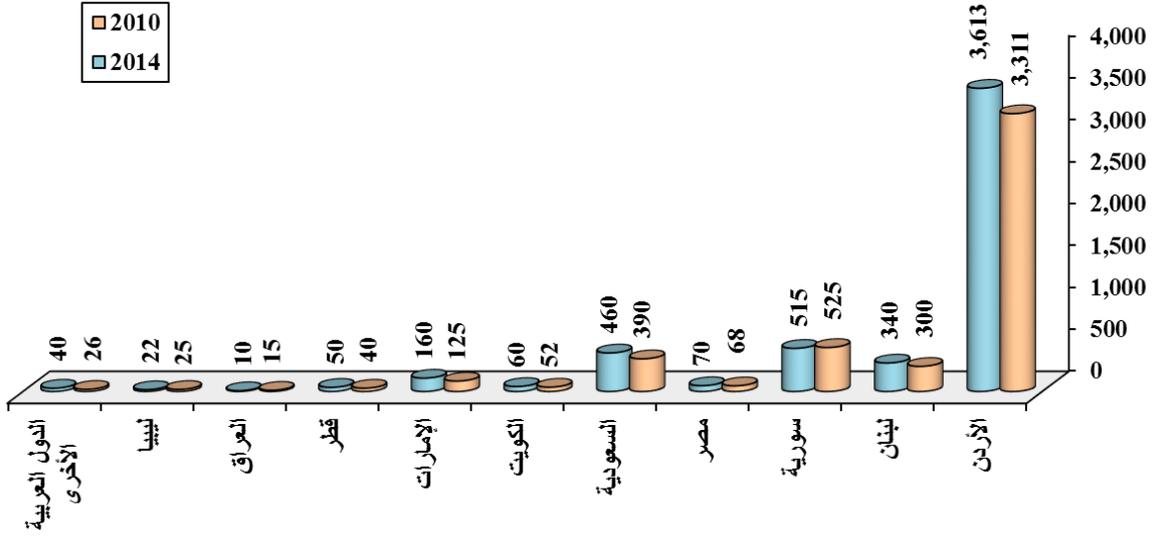
ولا تخلو بعض التقديرات التي توفرها المصادر من احتمال التكرار overlapping لأشخاص يتم إعادة احتسابهم أكثر من مرة لإقامتهم رسمياً في مكان، وإقامتهم فعلياً في مكان آخر بسبب الانتقال للعمل وغيره.

جدول رقم 4: عدد الفلسطينيين المقيمين في العالم العربي في نهاية سنة 2010 مقارنة
بنهاية سنة 2014 (بالألف نسمة)

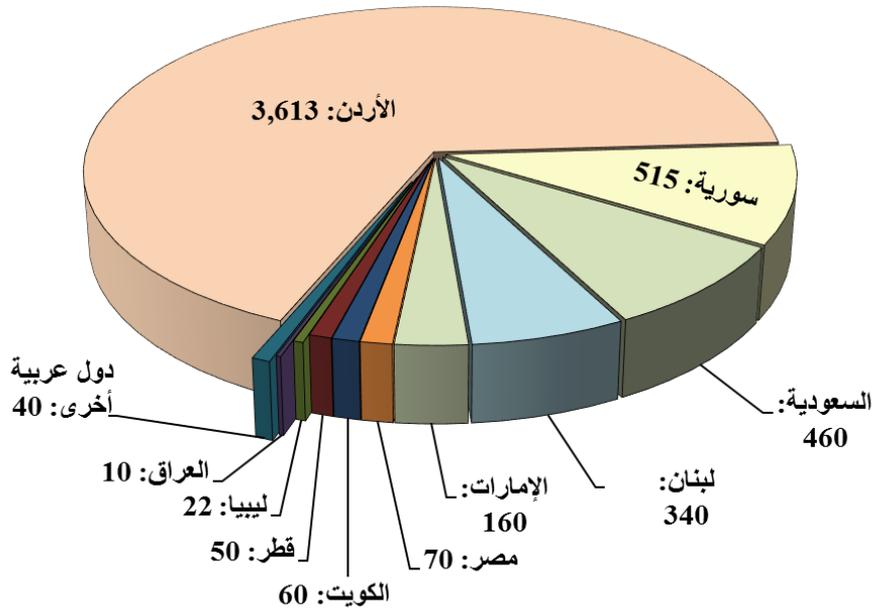
السنة		البلد
2014	2010	
3,613	3,311	الأردن
340	300	لبنان
515	525	سورية
70	68	مصر
460	390	المملكة العربية السعودية
60	52	الكويت
160	125	دولة الإمارات
50	40	قطر
10	15	العراق
22	25	ليبيا
40	26	الدول العربية الأخرى
5,340	4,877	المجموع

¹¹ انظر: الأونروا بالأرقام، 2014/7/1؛ وأزمة سوريا الإقليمية.. النداء العاجل 2015، وكالة الأونروا، 2015/2/15، انظر: http://www.unrwa.org/sites/default/files/syria_regional_crisis_emergency_appeal_2015_arabic_final_2.pdf

عدد الفلسطينيين المقيمين في العالم العربي في نهاية سنة 2010 مقارنة
بنهاية سنة 2014 (بالألف نسمة)



عدد الفلسطينيين المقيمين في العالم العربي في نهاية سنة 2014 (بالألف نسمة)



ثانياً: أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم

نسلط الضوء في هذا القسم على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في عدد من البلدان العربية، وكيفية تعامل هذه البلدان معهم.

وبشكل عام، اتخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي، من ناحية دوائر الاهتمام بها، أبعاداً وطنية وقومية وإسلامية وإنسانية، وتحملت البلدان العربية قسطها من المسؤولية في السعي لتحرير فلسطين، ودعم الشعب الفلسطيني والسعي لعودة اللاجئين. واتخذت قضايا اللاجئين، في الوقت نفسه، أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية. فبالإضافة إلى الأعباء السياسية والاقتصادية التي تحملتها البلدان العربية المضيفة، فإن ترق الشعب الفلسطيني للعودة والتحرير وتبنيه الكفاح المسلح أدى إلى العديد من الاحتكاكات والنزاعات في البلدان المضيفة، خصوصاً تلك المحيطة بفلسطين (الأردن ومصر وسورية ولبنان)، والتي حاولت ضبط أنشطة الفلسطينيين، وفق ما ترى أنه مصالحها العليا ومتطلباتها الأمنية. وقد جعل ذلك المعيار الأمني معياراً مركزياً لدى عدد من الأنظمة.

وتراوحت سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع اللاجئين، بين منحهم حقوق المواطنة كما في الأردن، من جهة، ووصلت إلى حدّ حرمانهم من عدد من حقوقهم المدنية كما في لبنان، من جهة أخرى. وبالرغم من أن الخشية من فرض توطين الفلسطينيين كانت هاجساً لدى صانع القرار اللبناني، لدرجة النص على منعه في مقدمة الدستور، إلا أن الجهات المتنفذة قامت بإعطاء الجنسية اللبنانية لآلاف الفلسطينيين على خلفيات طائفية ودينية.

وحاولت بعض الأنظمة العربية توظيف الوجود الفلسطيني سياسياً وأمنياً لصالحها، مستغلة صعوبة أوضاعهم واحتياجاتهم؛ كما حدث في سورية والعراق وليبيا. ووقع الفلسطينيون في أحيان أخرى ضحية الخلافات الداخلية المحلية أو العربية كما حدث في العراق والكويت وسورية ولبنان، ودفعوا أثماناً أخطاء ارتكبها زعمائهم أحياناً. بينما استفادت عدد من البلدان إيجابياً من الوجود الفلسطيني، حيث كان للفلسطينيين أدواراً مهمة في نهضتها وعمرانها، خصوصاً في الأردن وبلدان الخليج.

1. الأردن:

مُنح الفلسطينيون في الأردن رسمياً الجنسية الأردنية وكافة حقوق المواطنة، من إقامة وعمل وشراء أراضي وبناء، وانتخاب وترشيح للبرلمان ومشاركة في الحكم وكان ذلك إثر توحيد الضفة الغربية مع الضفة الشرقية للأردن في دولة واحدة سنة 1950، تحت حكم الملك عبد الله بن الحسين. وتسلّم عدد من الفلسطينيين رئاسة الوزراء من أمثال سمير الرفاعي، وسليمان النابلسي، وطاهر المصري. غير أن علاقة النظام الحاكم مع الفلسطينيين أو من يمثلهم تعرضت إلى بعض المنعطفات كان من أبرزها إشكالية التمثيل الرسمي للفلسطينيين خصوصاً منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، التي أصبحت رسمياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني حسب قرارات القمة العربية في الرباط سنة 1974، مما جعل هناك نوعاً من ازدواجية التمثيل.

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2014 بنحو 3.613 ملايين نسمة، وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2010، بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 4.8 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 2.2%. وحسب إحصاءات وكالة الأونروا في منتصف سنة 2014 فإن هناك مليونان و187 ألف لاجئ مسجل، ويعيش نحو 18% منهم في المخيمات¹².

وكان من الأحداث الجسام احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية في حزيران/ يونيو 1967، وخسارة الأردن من الناحية الفعلية سيادته وسيطرته عليها. وظلّ الأردن يُعدّ الضفة الغربية جزءاً من كيانه الجغرافي إلى أن أصدر الملك حسين بن طلال في صيف 1988 قراره بفك العلاقة مع الضفة الغربية، ليخلى الساحة لمنظمة التحرير لمحاولة تمثيلها، وكانت ما تزال عملياً تحت الاحتلال الصهيوني. وقد أوجدت أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 شرخاً كبيراً بين الحكم الأردني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إذ إن المعارك الكبيرة التي اندلعت بين الطرفين أدت لقيام الجيش الأردني بسحق حركات المقاومة الفلسطينية وخسارتها لنفوذها في الأردن. وقد انعكس ذلك سلباً بشكل أو بآخر على طريقة تعامل النظام مع الفلسطينيين بشكل عام، حيث تقلص أثرهم في مؤسسات الحكم والدولة، بالرغم من أن حقوقهم الدستورية بقيت كما هي من الناحية الرسمية.

ولا توجد إحصاءات دقيقة في الأردن عن الفلسطينيين من حملة الجنسية الأردنية غير أن التقديرات تحوم حول معدل 60% من مجموع الشعب الأردني، وهو ما تؤيده مصادر أوروبية وأمريكية. غير أن طريقة توزيع الدوائر الانتخابية لا تسمح لهم مطلقاً بتشكيل أغلبية برلمانية، وفي انتخابات سنة

¹² المرجع نفسه.

1997 كان عدد الفلسطينيين 13 نائباً من أصل 80 نائباً أي نحو 16.25%¹³. مع تأكيد أننا في الوقت نفسه نؤمن أن الفلسطينيين والأردنيين شعب واحد وجسد واحد، وأن تحقيق العدالة للجميع حقّ طبيعي، ولا يعني التنازل عن الحقوق الأخرى.

2. سورية:

قبل اندلاع الأحداث في سورية في ربيع 2011، كان يعيش فيها نحو 560 ألف فلسطيني جُلهم من لاجئي 1948، وكان يفترض لهذا العدد أن يصل إلى 620 ألفاً في سنة 2015 لولا تطور الأحداث الدامية.

منحت السلطات السورية اللاجئين الفلسطينيين فيها حقوق المواطنة العادية كافة، ما عدا الحقوق السياسية، فلم تمنحهم الجنسية السورية واكتفت بمنحهم وثائق سفر، كما لم تمنحهم حق الترشح والانتخاب. وبالتالي، فللـفلسطينيين في سورية حقّ العمل وحرية الإقامة والتنقل، وهم ملزمون بالتجنيد الإجباري. وقد فُتح لهم مجال المشاركة الفاعلة في المجتمع السوري على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهم يعيشون بشكل عام في ظروف حياتية مشابهة لتلك التي يعيشها السوريون¹⁴.

ويمكن اعتبار القانون رقم 260 الصادر في 10/7/1956 الأساس الناظم للأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وينص على ما يلي: "يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة وبحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية"¹⁵. وفي سورية عشرة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين، ولا يقيم فيها سوى 29.2% من اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من أن أكبر تجمع فلسطيني موجود في مخيم اليرموك حيث كان يقيم نحو

¹³ انظر: محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 129.

¹⁴ طارق حمود، "توجهات اللاجئين الفلسطينيين في سورية تجاه الأونروا مع مرور ستين عاماً على عملها"، ورقة عمل مقدمة إلى "المؤتمر الدولي بمناسبة مرور الذكرى الستين لتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) - لندن"، موقع تجمع العودة الفلسطيني - واجب، 2009/12/16، انظر:

http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=5493&Itemid=333

¹⁵ صلاح حسن، "الفلسطينيون في سورية والانتفاضة السورية"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/9/26،

انظر: <http://www.dohainstitute.org/release/8156c03c-e126-4ccd-a64c-5f92ae2c7f48>

160 ألفاً إلا أن الأونروا لا تعدده مخيماً رسمياً، مع أنها تقدم خدماتها له¹⁶! وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية في أواخر سنة 2014 نحو 560,000 لاجئ¹⁷، وتتركز الكتلة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في سورية في العاصمة دمشق وريفها (نحو 80%)¹⁸. وبينما تعهدت وكالة الأونروا بتقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، تحملت الحكومة السورية مسؤولية توفير المرافق الأساسية في المخيمات¹⁹.

تاريخياً، تعاملت السلطات السورية رسمياً مع الشأن الفلسطيني من منظور قومي عربي، وعلى قاعدة دور سورية المركزي في الصراع مع العدو الصهيوني، وعلى أساس دعم خط المقاومة، وقيادة محور الممانعة. وحاولت بدرجات متفاوتة، وبحسب تطورات الأوضاع، أن تكون طرفاً فاعلاً في مسار العمل الوطني الفلسطيني؛ خصوصاً في مناطق تأثرها في سورية نفسها وفي لبنان. وبالإضافة إلى أنها قامت بدعم أو معاداة فصائل مقاومة فلسطينية بحسب تقائنها مع معاييرها وحساباتها السياسية، فقد أشرفت بنفسها على إنشاء فصائل فلسطينية هو "الصاعقة". واتسمت علاقات السلطات السورية مع منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة بالتذبذب، وشهدت درجات من الصعود والهبوط طوال المدة الماضية، إلا أن السلطات السورية وخصوصاً تحت حكم حافظ الأسد، وحزب البعث ظلت ممسكة بزمام الأمور، ولم تخرج المخيمات في سورية عن دائرة السيطرة، كما أن العمل النضالي الفلسطيني عبر الحدود السورية ضدّ الصهاينة كان يرجع بشكل أساسي إلى مدى رغبة السلطات السورية وسماعها بذلك.

العلاقات المتذبذبة مع الفصائل الفلسطينية وصلت حدّ اعتقال ياسر عرفات وخليل الوزير وعشرة آخرين من قيادات حركة فتح في شباط/فبراير 1966²⁰، واعتقال مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير

¹⁶ انظر: نبيل السهلي، "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: حقائق ديموغرافية"، صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 8/1/2000؛ ومجلة المجتمع، الكويت، العدد 1378، 30/11/1999؛ وانظر حول اللاجئين: نيسير عمرو، "مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين"، في جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم 21 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 593-614.

¹⁷ الأونروا تطلق خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لعام 2015، وكالة الأونروا، 18/12/2014، انظر:

<http://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases/2015> -الخطة-الاستجابة-الإقليمية-للازمة-السورية-لعام-2015

¹⁸ بلال عبد الحفيظ سلايمة، "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا والثورة السورية"، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات دبلوم دراسات اللاجئين 2011-2012، أكاديمية دراسات اللاجئين - لندن، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 27/7/2012، انظر: <http://www.alzaytouna.net>

¹⁹ إقليم سورية، وكالة الأونروا، انظر:

<http://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

²⁰ موقع مؤسسة ياسر عرفات، انظر: www.yaf.ps

فلسطين وأحد رموز حركة القوميين العرب جورج حبش سنة 1968. وبعد التدخل السوري العسكري المباشر في لبنان منذ سنة 1976، زادت حالة التوتر بين حركة فتح والنظام في سورية. وفي سنة 1983 قام النظام السوري بدعم الانشقاق في صفوف حركة فتح، وانشاء "فتح الانتفاضة"، وطرد عرفات من دمشق ومن مخيمات طرابلس. وفي المقابل، وجدت مجموعة من القوى والفصائل الفلسطينية من النظام السوري مظلة لها، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وحركة فتح - الانتفاضة.

ومن جهة أخرى، فبعد إغلاق الأردن لمكاتب حركة حماس في سنة 1999، وجدت الحركة في سورية مستقراً لها، حيث رحب بها النظام السوري على قاعدة دعم المقاومة ومعارضة اتفاق أوسلو. وبدأت الحركة تتشط في أوساط اللاجئين، وأخذ وضع الحركة يتعزز، إلا أن وجودها في سورية لم يصل إلى مرحلة التنظيم، بل اقتصر على بناء العلاقات وتأطير الأنصار في أطر عامة وتنفيذية دون بنية تنظيمية، مع ثقل واضح لحضور مكتبها السياسي. وقد اضطرت حماس لمغادرة سورية بعد اندلاع الثورة فيها سنة 2011 مضحية بأهم قاعدة عمل لوجستية لها في الخارج، لتكون منسجمة مع نفسها في دعم تطلعات الشعب السوري، وحتى لا يُستخدم وجودها غطاء لسياسات النظام تجاه شعبه. عندما اندلعت الثورة الشعبية السورية سنة 2011، حرصت الأغلبية الساحقة من فلسطينيي سورية على عدم التدخل في الشأن السوري، وعدم الوقوف بشكل مكشوف مع طرف ضدّ آخر. ولكن الفلسطينيين قاموا بواجبهم الإنساني في إيواء المهجرين ومساعدة المحتاجين. وفي الوقت نفسه، سعت أطراف من المعارضة السورية ومن الجهات الرسمية لتوظيف الوجود الفلسطيني لصالحها وجرّ الفلسطينيين لدعمها. وقام بعض الفلسطينيين بالفعل بدعم المعارضة أو النظام بحسب قناعاتهم، خصوصاً مع اشتداد حالات الاستقطاب بين الطرفين.

غير أن الوضع الفلسطيني دخل طوراً جديداً وخطيراً، عندما قصف النظام بواسطة طائرات الميغ في 2012/12/16 مسجد عبد القادر الحسيني (في مخيم اليرموك)، الذي كان يؤوي أكثر من 500 نازح، معظمهم من الأطفال والشيوخ. وقد شكلت هذه الحادثة منعطفاً في الدور الإنساني للفلسطينيين تجاه أخيه السوري نتيجة نزوح أكثر من 80% من أبناء مخيم اليرموك، فضلاً عن النازحين الذين كانوا فيه. وقد قالت الحكومة السورية لاحقاً إن الغارة وقعت عن طريق الخطأ، ما أسفر عن استشهاد 36 مدنياً من سكان المخيم كانوا يحتمون داخل مسجد عبد القادر الحسيني²¹. بينما ذكرت مصادر أخرى من فلسطينيي سورية أن عدد من استشهدوا بلغ ما يزيد على 160 شخصاً.

²¹ صحيفة الأيام، رام الله، 2012/12/17.

وفي مطلع تموز/ يوليو 2013، فرض عناصرُ النظام حصاراً كاملاً على مخيم اليرموك، والمخيمات القريبة منه، كمخيم سبينة والحسينية. ودفع أبناء هذه المخيمات ضريبة وقوفهم الإنساني إلى جانب أشقائهم السوريين، وهي ضريبة كبيرة تجلت في أشكال متعددة من خطف وقصف وحصار وإعدام على الحواجز،... وغيرها. كذلك عانت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، بشكل عام، من عدم توافر أدنى مقومات الحياة من خبز ووقود وكهرباء واتصالات وطبابة واستشفاء. وقد أعلنت الأونروا أن نحو 90% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية بحاجة للمساعدة العاجلة.

وقد سبب الصراع القائم في معظم المخيمات والتجمعات الفلسطينية تهجيراً داخلياً متكرراً، كما تسبب بضرب النسيج الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في سورية، وكذلك اللجوء إلى بلدان أخرى. وحتى شباط/ فبراير 2015 قُدّرت وكالة الأونروا أن نحو 234 ألف لاجئ فلسطيني أصبحوا مهجرين داخلياً في سورية، كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم 5: توزيع اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخل سورية في شباط/ فبراير 2015²²

المنطقة	دمشق	درعا	حلب	حمص	اللاذقية	حماة	المجموع
العدد	200,000	13,100	6,600	6,450	4,500	3,050	233,700

وذكرت وكالة الأونروا في شباط/ فبراير 2015 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى خارج سورية بلغ أكثر من مئة ألف لاجئ موزعين كما يلي:

جدول رقم 6: توزيع اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا خارج سورية في شباط/ فبراير 2015²³

البلد	لبنان	الأردن	مصر	غزة	تركيا وأوروبا	المجموع
العدد	44,000	15,000	4,000	1,000	40,000	104,000

وقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين نتيجة للصراع القائم في سورية لغاية 2015/4/16 نحو 2,820 ضحية فلسطينية موثقة (إلى جانب عدد غير الموثقين)، فيما بلغ عدد المفقودين 272 مفقوداً، أما عدد المعتقلين فبلغ 831 بحسب مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية²⁴.

²² أزمة سوريا الإقليمية.. النداء العاجل 2015، وكالة الأونروا، 2015/2/15.

²³ المرجع نفسه.

²⁴ باب الرسوم البيانية، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، 2015/4/14، انظر:

<http://www.actionpal.org.uk/ar/charts.php>

3. لبنان:

تتعامل السلطات اللبنانية، واللبنانيون بشكل عام، بحساسية كبيرة تجاه احتمالات توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهناك ما يشبه الإجماع على رفض التوطين، وعلى ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم المحتلة، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة 194. وقد تم إدراج رفض التوطين في اتفاق الطائف الموقع في 1989، ثم أُدخل في مقدمة الدستور اللبناني، التي تضمنت نصاً يقول بأن "لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين". غير أن السلطات اللبنانية تقوم تحت غطاء الخوف من التوطين بممارسة سياسات تستهدف وضع الفلسطينيين في أوضاع معيشية صعبة، تكون نتيجتها اضطرار أعداد كبيرة منهم للهجرة من لبنان، وهي سياسات تخالف في عدد منها مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، فضلاً عن مخالفتها للالتزامات لبنان القومية والعربية.

اختلفت أطراف المجتمع اللبناني في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، فهناك من عدّهم ضيوفاً وأخوة في الجوار والعروبة يجب إكرامهم ورعايتهم وحمايتهم لحين عودتهم، وهناك من عدّهم ضيوفاً "غير مدعويين" أو ضيوفاً "غير مرغوب فيهم"، وهناك من عدّهم "قنبلة موقوتة" يجب التخلص منها قبل أن تنفجر في وجه التوازنات الطائفية والديموغرافية والسياسية الهشة والدقيقة في البلد، أو قبل أن تتعرض البلد "بسببهم" إلى حملات التدمير والانتقام الإسرائيلية.

تلعب الأحجام السكانية للطوائف وأوزانها السياسية أدواراً أساسية في بنية نظام الحكم وتركيبته، وأشكال التمثيل في داخله، وفي عملية صنع القرار. وفي لبنان 11 طائفة مسيحية وخمسة طوائف إسلامية، يخشى كل منها أن يتأثر حجمه وقدرته على التأثير سلباً، في حال توطين أو تجنيس أي مجموعة قادمة من الخارج. ومن جهة ثانية، فإن أشد الفئات اعتراضاً على توطين الفلسطينيين في لبنان، وإعطائهم حقوقهم المدنية، كانت هي أول من مارس ممثلوها، أو على الأقل لم يعترضوا، على عمليات التجنيس الواسعة للفلسطينيين المسيحيين، حيث تم إعطاء الجنسية اللبنانية لنحو 15 ألف لاجئ فلسطيني معظمهم من المسيحيين، وذلك في الفترة التي تلت هجرة هؤلاء سنة 1948 إلى لبنان²⁵. وفي 1994/6/2، صدر مرسوم يعطي الجنسية لأبناء "القرى السبع"، وسكانها جميعاً من المسلمين الشيعة، باستثناء قرية إبل القمح حيث يتكون ثلثاها من الشيعة والثلث الآخر من

Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon* (Boulder: Westview Press, 1990),²⁵ <http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/papers/sanctuary/ch2.html>; see also: *Daily Star*, 28/11/1998.

وانظر أيضاً: إيليا زريق، *اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية*، ترجمة محمود شريح، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 46.

المسيحيين، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد هؤلاء المجنسين قد بلغ نحو 35 ألفاً²⁶. كما استفاد في الوقت نفسه من التجنيس ما بين 3-4 آلاف من عرب الغوارنة (من منطقة الحولة)، ممن يحملون وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين، ومعظم هؤلاء من المسلمين السنة.

وعلى أي حال، فإن سبر البعد الطائفي لا يُظهر أن رفض التوطين مرتبط بالضرورة باحترام الجميع للتوازن الطائفي، أو بمواقف وطنية أو قومية، ولكنه استخدم كأداة أحياناً لخدمة طائفة دون أخرى، أو كجزء من لعبة التوازنات والتحالفات السياسية.

وفي المقابل، يُظهر استطلاع لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، قام به مركز الزيتونة وفق شروط أكاديمية صارمة، في أيار/ مايو 2006، وأشرف عليه كاتب هذه السطور، أن 81.5% منهم أنهم متأكدون من عودتهم إلى فلسطين بشكل أو بآخر، ولم يجد 98.3% في التوطين في لبنان حلاً لقضيتهم، كما أن 79.6% لم يقبلوا إلا بالعودة إلى قراهم التي أُخرجوا منها²⁷. وهذا يعني أنه إذا كانت هناك أغلبية لبنانية ضدّ التوطين فإن هناك حالة إجماع وأغلبية ساحقة أوسع في أوساط الفلسطينيين ترفض التوطين، وما تزال عيونها موجهة إلى أرضها الأصلية المغتصبة. وعلى ذلك، فإذا كان طرفا العلاقة الأساسيان (اللبنانيون والفلسطينيون) يرفضان التوطين، فمن باب أولى أن توضع هذه الحجة جانباً عند التعامل مع الملف الإنساني للاجئين.

وتلعب التوازنات السياسية، والتحالفات التي لا بدّ منها بين الفرقاء اللبنانيين، لإدارة الدولة ومؤسساتها، دوراً ضابطاً، ومعطلاً أحياناً، في اتخاذ القرارات. فعلى الرغم من أن هناك تعاطفاً كبيراً مع إعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين لدى العديد من التيارات والقيادات السياسية في لبنان (بما في ذلك حزب الله، وحركة أمل، وتيار المستقبل، والحزب التقدمي الاشتراكي... إلخ) فإن بعض هذه القوى لا تطرح هذا الموضوع بقوة، سواء بسبب وجود أولويات أخرى، أم مراعاة لتحالفات سياسية قائمة مع تيارات أخرى تؤيد استمرار حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المدنية، فضلاً عن عوامل أخرى مرتبطة بعدم وجود ضغوط فلسطينية وعربية ودولية كافية في هذا المجال.

ومثلاً، فالقرارات التي صدرت في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، والتي رفعت الوظائف وأنواع المهن الممنوعة على الفلسطينيين إلى 72 وظيفة، لم تجد من يُغيّرُها أو يعدلها،

²⁶ انظر: سهيل الناطور، "الفلسطينيون والتطورات في لبنان: نقاش قانوني في آثار القرار 1559"، في دراسات باحث، عدد 11-12، صيف - خريف 2005، ص 16-21؛ وجريدة النهار، بيروت، 2007/3/1؛ وكذلك: قضية القرى السبع إلى الواجهة، موقع بنت جبيل، في: <http://www.bintjbeil.org/News-Bintjbeil/korra%20lsab3/index.htm>

²⁷ انظر: محسن صالح، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: استطلاع لآرائهم ومواقفهم من العودة والتوطين والسلاح"، في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 67، صيف 2006، ص 95-111.

على الرغم من قناعة الكثيرين بالظلم الذي تحمله. وفي حزيران/ يونيو 2005 أصدر طراد حمادة، المقرب من حزب الله، عندما كان وزيراً للعمل قراراً بالسماح للفلسطينيين بممارسة نحو 50 مهنة من أصل 72 مهنة كانت محظورة عليهم. غير أن قراره ظلّ قراراً وزارياً، يمكن لأي وزير بعده أن يلغيه أو يعدله، ولم يأخذ شكل القانون المقرّر من المجلس النيابي، بسبب الكثير من التعقيدات والتوازنات والحسابات المحلية.

وكانت قد تشكلت لجنة للحوار اللبناني - الفلسطيني برئاسة السفير خليل مكايي، الذي ذكر أن هدفها هو تحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين، إلى أن تسمح الظروف بتطبيق القرار 194 القاضي بعودتهم²⁸. ومن جهة أخرى، دعت مقررات الحوار الوطني بين قوى 8 آذار و14 آذار، والتي صدرت في 2006/3/13 إلى تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وتسليم السلاح خارج المخيمات²⁹. وبالرغم من كل حالات التوافق المشار إليها، إلا أن مسألة تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين أولوية متأخرة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان بعد حرب 1948 حملوا معهم نحو 150 مليون جنيه استرليني، وهو ما يعادل 15 مليار دولار في حسابات هذه الأيام وفق بعض التقديرات. كما أسهموا في النهضة الاقتصادية اللبنانية، وذلك في الوقت الذي تحوّل فيه التركيز إلى ميناء بيروت ومطارها، بعد سيطرة الصهاينة على ميناء حيفا وعلى مطار اللد³⁰.

ولمع في لبنان الكثير من الفلسطينيين الذين كان لهم شأن كبير في الازدهار اللبناني أمثال يوسف بيدس مؤسس بنك إنترا، وطيران الشرق الأوسط، واستديو بعلبك، وحسيب صباغ وسعيد خوري مؤسس شركة اتحاد المقاولين، ورفعت النمر مؤسس البنك الاتحادي العربي ثم بنك بيروت للتجارة، وباسم فارس وبدر الفاهوم مؤسس الشركة العربية للتأمين، وزهير العلمي مؤسس شركة خطيب وعلمي، وكمال الشاعر مؤسس دار الهندسة، وريمون عودة مؤسس بنك عودة، وغيرهم كثير. وأسهم الأثرياء الفلسطينيون بفتح أبواب العمل للكثير من اللبنانيين، وهو ما دفع الدولة اللبنانية لإعطاء الجنسية لكثير من هؤلاء بغض النظر عن انتمائه الطائفي³¹.

²⁸ انظر مثلاً: جريدة المستقبل، بيروت، 2007/3/14.

²⁹ المستقبل، 2006/3/15.

³⁰ انظر: صقر أبو فخر، "قوة العمل الفلسطينية والاقتصاد اللبناني: تكامل لا تنافس"، في السفير، 2006/1/20.

³¹ المرجع نفسه.

شكل التواجد الفلسطيني المسلح في لبنان وتوسعه وانتشاره القوي، خصوصاً منذ اتفاق القاهرة في 1969 والذي نظم هذا الوجود، عنصراً مؤثراً في الوعي واللاوعي اللبناني في التعامل مع الملف الفلسطيني. وقد أسهم في ذلك بشكل كبير دخول القوى الفلسطينية رغبة أو مرغمة في الحرب الأهلية اللبنانية، حيث سقط آلاف الضحايا، ونشأت صداقات وعداوات وأحقاد، وحدثت تحالفات مختلفة بين فترة وأخرى، ووقعت تبدلات في المواقف بين حين وآخر.

وتبنى الكيان الإسرائيلي سياسة تستهدف ضرب الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وتجعل منه عبئاً كبيراً على الدولة اللبنانية وعلى الشعب اللبناني، حيث شملت عمليات الاجتياح والانتقام الإسرائيلي البنية التحتية اللبنانية، والقرى والبلدات والمناطق التي تحتضن هذا الوجود أو تدعمه.

وعلى الرغم من أن الثورة الفلسطينية اضطرت لتقليص وجودها المسلح في لبنان، خصوصاً إثر الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982، إلا أنها وجدت نفسها ملزمة بالحفاظ على سلاحها في المخيمات وفي عدد من المواقع خارجها، وذلك إما للدفاع عن نفسها ضدّ بعض الميليشيات الطائفية اللبنانية أو ضدّ الاجتياحات الإسرائيلية المحتملة، خصوصاً وأنها لم تتلقَ ضمانات كافية بحمايتها من الدولة اللبنانية نفسها؛ بينما استمرت السلطات اللبنانية في إبداء انزعاجها من وجود بؤر أمنية، لا تستطيع السيطرة عليها، أو قد تكون ملجأً لمن ترى أنهم خارجون عن القانون.

وقد أسهمت هذه التجارب والخلفيات في إيجاد حالة من الشك وعدم الثقة المتبادلة، وقوّت النزعة لدى اللبنانيين ضدّ التوطين، كما قوّت الرغبة لدى السلطات في ممارسة إجراءات أكثر تشدداً.

ومن جهة أخرى، فقد فقد الفلسطينيون لفترة طويلة (منذ 1982) الغطاء التمثيلي الذي كان يمثل مصالحهم، ويدافع عن حقوقهم في لبنان إثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. ولم يتمّ إعادة فتح مكتب م.ت.ف.إ. في منتصف أيار/ مايو 2005، ولكن ذلك ووجه بحالة انقسام في التمثيل الفلسطيني بين تلك الفصائل المنضوية تحت مظلة م.ت.ف.ت.ف.ت.ف. التي في خارجها، وهو ما يُضعف بالتالي قدرة الفلسطينيين في الدفاع عن مصالحهم بشكل جماعي مُوحّد.

وقد أدى تراجع القضية الفلسطينية، وضعف الموقف الفلسطيني العربي والإسلامي في السنوات الأخيرة إلى ازدياد المخاوف من احتمال فرض التصورات الأميركية - الإسرائيلية المرتبطة بالتوطين. وحملت مجريات الأحداث وتطورات المواقف التي تلت اتفاقية أوسلو سنة 1993 مخاوف جدية بشأن مستقبل اللاجئين. فقد ضعف اهتمام القيادة الفلسطينية بـ م.ت.ف.، وانخفض اهتمام م.ت.ف. بفلسطينيين لبنان، فُقطعت الكثير من المساعدات، كما قُطعت مخصصات التقاعد والخدمات المجانية والمنح الدراسية والوظائف.

ويلعب العامل الإقليمي دوره في التأثير على القرار اللبناني فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني. وتبرز في هذا المجال أدوار سورية والسعودية ومصر وإيران. وتتقاطع تأثيرات هذه الدول أو تتكامل أو تتعارض مع التأثيرات الدولية وخصوصاً الأمريكية والفرنسية. وتسمح الحالة اللبنانية الخاصة والدقيقة طائفاً وسياسياً بممارسة هذا النوع من الضغوط، بحيث لا يمكن للبنانيين في نهاية الأمر إلا أن يتوافقوا فيما بينهم. غير أن زيادة أو ضعف تأثير بعض الأطراف الخارجية يسمح لبعض القوى المحلية المتنفذة باتخاذ إجراءات محددة تجاه اللاجئين. وبشكل يظل الموقف الرسمي اللبناني من توطين اللاجئين وعودتهم متوافقاً مع الموقف العربي العام، لكنه غير منسجم معه فيما يتعلق بحقوقهم المدنية.

من الناحية القانونية، فقد تبنت الأمم المتحدة حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وفق قرارها رقم 194 الصادر في 1948، وقد تمّ تأكيد هذا القرار بأشكال مختلفة في أكثر من 110 مناسبات. وما يزال هذا القرار يصدر بأغلبية كبيرة كل عام، على الرغم من محاولات "إسرائيل" والولايات المتحدة وقف التصويت عليه. غير أن الأمم المتحدة والقوى الكبرى تحديداً لم تقم بأي إجراءات عملية لتنفيذ عملية عودة اللاجئين. وشهدت السنوات الأخيرة حديثاً أمريكياً واضحاً عما يُسمى يهودية الكيان الإسرائيلي، وأخذ هذا الطرح يلقي شيئاً فشيئاً تبنياً من عدد من الدول الغربية، بل ولقيه من الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان قبل انتهاء ولايته.

وتبنت الولايات المتحدة منذ فترات مبكرة فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث يقيمون، وعرضت القيام بمشاريع تنمية وتقديم تعويضات للاجئين وللدول المضيفة. وكان من ضمن مشاريعها خطة جورج ماك سنة 1949، ومشروع جوردون كلاب، ومشروع جونستون 1953-1955، ومشروع دالاس 1955... وغيرها، وصولاً إلى أن أكد جورج بوش في رسالة إلى شارون في 14/4/2004 التزام أمريكا بالحفاظ على طابع "إسرائيل" كدولة يهودية، وحلّ مشكلة اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية المقترحة، أي في الضفة والقطاع. وهذا يعني أن أمريكا تشطب حق اللاجئين في العودة إلى الأرض المحتلة سنة 1948 وهو ما يشمل عملياً كافة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ارتكزت السياسات الرسمية اللبنانية تجاه الفلسطينيين في لبنان على:

1. السيطرة وتكريس سيادة الدولة على اللاجئين ومخيماتهم، وإعادة التدرجية للسيطرة التي فُقدت نتيجة تواجد الثورة الفلسطينية وفصائلها. ويدخل في ذلك موضوع تنظيم السلاح الفلسطيني ومسؤولية الدولة اللبنانية القانونية والبلدية والإدارية والاقتصادية والتعليمية والصحية تجاه هذه

المخيمات. وهي مسائل يختلف الفرقاء اللبنانيون والفلسطينيون حول أولوياتها وطريقة تنفيذها، والصلاحيات المعطاة لأي من الطرفين، وضمانات التنفيذ غير المتعسف وغير الضار بأي من الطرفين.

2. رفض التوطين، وهي محل إجماع لبناني - فلسطيني.

3. القيام بإجراءات قانونية واقتصادية وإدارية مختلفة تهدف إلى التضييق على الفلسطينيين، ودفع أكبر أعداد ممكنة منهم للهجرة من لبنان.

والسياسة الأولى والثانية سياستان معلنتان، أما الثالثة فهي غير معلنة ولكن الجميع يلمسها في مختلف مجالات الحياة اليومية للفلسطينيين. وقد أدت هذه السياسة إلى حرمان الفلسطينيين من الكثير من حقوقهم المدنية. ويعزو رافضو إعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين أسباب ذلك إلى الرغبة في عدم استثارة قطاعات معادية للفلسطينيين، وإلى المخاوف من أن ذلك قد يُعزّز التوجه نحو التوطين كحلّ مُفضّل دولياً، وكخيار عملي قد توافق عليه قيادة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية في مفاوضات المرحلة النهائية.

تعاملت الدولة اللبنانية مع الملف الفلسطيني لفترات طويلة باعتباره ملفاً أمنياً، وتجاهلت جوانبه الإنسانية، ولم تُصدر القرارات والتشريعات الناظمة لهذا الوجود وفق قواعد القانون الدولي؛ وتركت الخيار لبعض الوزراء والمدراء العامّين (لا سيّما في المؤسسة الأمنية) ليضعوا قرارات تتعاطى بشكل جزئي مع اللاجئين. كما تمّ تجاهل قرارات القمم العربية وجامعة الدول العربية، المتعلقة بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً اتفاقية الدار البيضاء لسنة 1965.

وتضمنت سلسلة التضييق الرسمية قيوداً على:

1. السكن: بما في ذلك:

- منع إعادة بناء مخيمات مدمرة.
- منع إنشاء مخيمات جديدة.
- منع البناء في أراضٍ خالية مجاورة للمخيمات.
- منع قيام الأونروا بعمليات إعادة الإعمار إلا في حالات محدودة.
- منع إدخال مواد البناء والترميم لعدد من المخيمات.
- إلغاء الحق في الملكية العقارية حسب القانون الصادر في 2001/4/5، الذي منع تملك العقارات ومنع الإرث عمّن كان متمكناً.

2. **العمل:** التضيق الشديد على ممارسة العمل، حيث منع الفلسطينيون منذ البداية من ممارسة أنواع كثيرة من العمل، وطلب منهم الحصول على أذونات لمعظم الأنواع الأخرى. وزاد الوضع تعقيداً بالقرارات التي صدرت في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، والتي رفعت الوظائف وأنواع المهن الممنوعة على الفلسطينيين إلى 72 وظيفة.

3. **الخدمات الصحية:** حيث يُحرم اللاجئ من الخدمات الصحية الحكومية، كما لا تقدم الدولة خدمات صحية في المخيمات.

4. **التعليم:** حيث توجد قيود مشددة على تعليم الفلسطينيين في المدارس الحكومية.

5. **الضمان الاجتماعي:** حيث يُمنع الفلسطينيون من الضمان الاجتماعي، حتى لو حصلوا على إذن العمل، وخصمت منهم مستحقات الضمان.

6. **حق التنقل:** حيث وضعت في فترات مختلفة عقبات على تنقل الفلسطينيين واستخراجهم وثائق سفر خاصة بهم. وكان قد صدر قرار من وزير الداخلية في 23/9/1995 بمنع عودة اللاجئين المقيمين خارج لبنان إلا بسمعة عودة "فيزا". وهكذا، وجد نحو 100 ألف فلسطيني مطرودين عملياً، حيث أن التطبيقات الإدارية لا تمنح بشكل عام تأشيرات لهؤلاء.... ولم يتم إيقاف العمل بهذا القرار إلا في 12/1/1999 وبعد مداوات طويلة.

7. كما تمّ القيام بشطب وثائق سفر أو إقامة اللاجئين الفلسطينيين الذين حصلوا على جوازات سفر أخرى، وأشارت بعض التقديرات إلى شطب أسماء ما مجموعه 25 ألف فلسطيني حتى سنة 1995...، غير أن مديرية اللاجئين قالت بأن هذه الإجراءات قد أوقفت، بينما تذكر مصادر فلسطينية أن العمل بها قد استمر.

8. **النقابات المهنية:** يحرم الفلسطينيون بشكل عام من الحصول على عضوية نقابات المحامين والأطباء والصيدالة والمهندسين، وبالتالي يحرمون من العمل القانوني في هذه المجالات³². أدت هذه السياسات إلى خروج عشرات الآلاف من فلسطينيين لبنان إلى بلدان الخليج والدول الغربية؛ وعلى الرغم من أن تقديرات الأونروا، في منتصف 2014، تشير إلى وجود نحو 488 ألف فلسطيني مسجلين لديها في لبنان، إلا أن التقديرات الفعلية حسب عدد من المصادر تشير إلى أن عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان لا يتجاوز 340 ألفاً من ضمنهم نحو أربعين ألفاً من فلسطينيي سورية.

³² انظر: روزماري صايغ، "الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد في عين الحلوة"، في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 23، صيف 1995، ص 75؛ وسهيل الناطور، مرجع سابق، ص 16-21.

4. السعودية:

تعد السعودية أكثر الدول العربية دعماً للشعب الفلسطيني. إذ تصدرت الدول العربية في دعم السلطة الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، ففي الفترة 2010-2013 تراوحت نسب الدعم السعودي السنوية للسلطة من 38.1% إلى 67.7% من حجم الدعم العربي. وفي سنة 2013، قدمت السعودية مبلغ 261.3 مليون دولار للسلطة³³. كما تصدرت السعودية الدول العربية في دعم وكالة الأونروا التي تُعنى بمساعدة وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين. وكانت المتبرع الأعلى في سد نقص عجز الأونروا في شهر آب /أغسطس 2015 عندما كاد يتسبب في تعطيل مئات الآلاف من الطلبة الفلسطينيين عن الدراسة³⁴.

وقد فتحت السعودية صدرها للاجئين الفلسطينيين ليجدوا سبل العمل الكريم والحياة الكريمة المستقرة. وبخلاف الكثير من البلدان العربية لم يعان الفلسطينيون في السعودية من التضييق المعيشي أو الأمني، أو من التوظيف السياسي لقضيتهم. ولذلك تميزت حياة الفلسطينيين في السعودية منذ نشأت قضيتهم بالاستقرار، وحرية العمل؛ بحيث لا نجد ما تناقشه هنا من إشكالات عاناها الفلسطينيون كما يحدث في أماكن أخرى.

أعطت بعض التقديرات وجود نحو 200 ألف فلسطيني في السعودية سنة 1990، وقد زاد هذا العدد إلى نحو 365 ألفاً سنة 2008، ونحو 460 ألفاً سنة 2014. وهو ما يعني أن السعودية تحتضن ثالث أكبر عدد للفلسطينيين في البلاد العربية بعد الأردن وسورية.

5. العراق:

تفيد الإحصاءات بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى العراق سنة 1948 تراوح ما بين 3-5 آلاف لاجئ³⁵، وقدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق سنة 2003 ما بين 34-42 ألف لاجئ³⁶.

³³ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، في: <http://www.pmf.ps/41>

³⁴ وكالة الأونروا، 2015/8/19.

³⁵ "اللاجئون الفلسطينيون في العراق.. معاناة متواصلة"، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان - شاهد، مذكرة إلى الرأي العام العالمي للتحرك العاجل لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بيروت، 2005/5/25، انظر:

<http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=31&menuID=9>

³⁶ سعيد سلامة، "مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق بدأت قبل نصف قرن ولم تنته"، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير

الفلسطينية، 2007/2/21، انظر: http://www.plord.org/wsh/iraq/pictures/saidpaper.htm#_ftnref10

وتوزع اللاجئون الفلسطينيون في البداية على ستة مجتمعات في بغداد، وواحد في البصرة، وآخر في الموصل، وكان التجمع الأساسي لهم في البداية في معسكر الشعبية في البصرة، ليتم نقلهم فيما بعد إلى بغداد³⁷.

دأبت حكومة العراق منذ البداية على تعريف اللاجئين الفلسطينيين بأنه الذي دخل إلى الأراضي العراقية وأقام فيها منذ سنة 1948 ولغاية سنة 1950، ووفق هذا التعريف فإن أي فلسطيني قدم للإقامة بعد هذا التاريخ لم يتم إضافته إلى سجل اللاجئين الفلسطينيين. وقبل سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين ببضع سنين تم تغيير التعريف ليحمل صفة لاجئ كل فلسطيني دخل العراق وأقام فيه قبل سنة 1958³⁸.

فمنذ الوجود الفلسطيني هناك سنة 1948، لم يكن ينظم قانوناً واضح طريقة تعامل الحكومات العراقية مع اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية أنها تُعامل الفلسطيني معاملة العراقي، إلا أنها كانت تصدر الاستثناءات والتعديلات والتوضيحات التي كانت تكبل الفلسطيني، وتمنعه من القدرة على العيش المستقر والتفكير المستقبلي. وفي سنة 2001، أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً واضحاً يعامل فيه الفلسطيني معاملة العراقي في الحقوق والواجبات ما عدا الجنسية وخدمة العلم والحقوق السياسية من انتخاب وترشيح. وصدر قرار تضمن عقوبة لكل موظف لا يطبق هذا القرار الذي يحمل الرقم 202 لسنة 2001³⁹.

قدمت الحكومة العراقية كافة الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء الأخرى، من رعاية صحية شاملة، كما أتاحت الحكومة العراقية فرص التعليم حيث شملهم مجانية التعليم بمختلف مراحل الابتدائية والثانوية والجامعية⁴⁰.

حاول النظام البعثي العراقي توظيف القضية الفلسطينية سياسياً بما يتوافق مع سياساته القومية المعلنة، وأنشأ فصيلاً فلسطينياً من فصائل المقاومة هو جبهة التحرير العربية. ودفع الفلسطينيون أثمان سياسات النظام عندما أقحم بعض أعضاء هذه الجبهة في احتلاله للكويت، بالرغم من اعتراض الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في الكويت على هذا الاحتلال.

³⁷ صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة"، مركز القدس للدراسات السياسية، 2009/5/23، انظر: http://www.alqudscenter.org/uploads/std_23-5-2009.pdf

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ محمد المحمدي، "فلسطينيو العراق بين فكّي كماشة، ماذا يستهدف قانون اللجوء السياسي في العراق؟"، مجلة العودة، بيروت، العدد 24، السنة 2، أيلول/سبتمبر 2009.

⁴⁰ "اللاجئون الفلسطينيون في العراق.. معاناة متواصلة"، مؤسسة شاهد.

وعند وقع الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، لم يكن اللاجئين الفلسطينيين بمنأى الأوضاع المتردية والكارثة التي أصابت الجميع، خصوصاً حين تصنيفهم طائفيًا وقومياً (عرب من المذهب السني)، إلى محاولة البعض تصنيفهم كأتباع للنظام البعثي السابق، كما فعلت قوات الاحتلال الأمريكي، وبعض القوى الطائفية والعرقية⁴¹.

ومارس الاحتلال شتى أنواع الانتهاكات والاعتداءات بحقهم، من اضطهاد وترويع وقتل واعتقالات عشوائية على الهوية. وقامت قوات الاحتلال الأمريكي عقب دخولها العراق بمداومة السفارة الفلسطينية في بغداد وتحطيم أبوابها، واعتقال القائم بأعمال السفارة، وعدد من موظفيها الذين استمر اعتقالهم لأكثر من سنة في أم قصر. كما قصفت القوات الأمريكية أكبر مجمع للفلسطينيين في منطقة البلدات بقنابل عنقودية وصواريخ، واعتقلت هذه القوات محمد أحمد عباس (أبو العباس) أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، الذي توفي في 2004/4/9 في المعتقلات الأمريكية⁴².

وفي مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2004، قامت قوات الاحتلال الأمريكي بمداومة مقر الهيئة الوطنية الفلسطينية في العراق، واعتقال عدد من أعضائها ومطاردة وملاحقة الآخرين، ثم قامت بالاعتداء على بيت الطفل الفلسطيني، وجمعية المرأة الفلسطينية، وروضة وحضانة حيفا ومركز الحاسوب...⁴³.

ومنذ سقوط بغداد بيد الاحتلال الأمريكي، تولت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين، وعانى الفلسطينيون مشاكل تتعلق بتجديد بطاقة الإقامة التي كانت تتطلب تجديدًا كل ثلاثة أشهر، مع ما يترافق ذلك من تعقيدات ومعاناة عند مراجعة الفلسطيني لأي دائرة حكومية. ويحمل عديدون الحكومات العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وخصوصاً حكومتي إبراهيم الجعفري ونوري المالكي، المسؤولية عن جانب كبير من عملية استهداف الوجود الفلسطيني، من خلال الاعتقالات العشوائية على الهوية من قبل قوات حكومية تابعة لوزارة الداخلية، والتواطؤ مع الميليشيات في اختطاف وقتل وقصف التجمعات الفلسطينية، والتحريض على ملاحقتهم عبر وسائل الإعلام، وبطرق ملتوية وغير مباشرة. وتحت عباءة هذه الحكومات القائمة على المحاصصة الطائفية،

⁴¹ انظر: صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

⁴² موقع فلسطينيو العراق، ملخص للانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، انظر:

http://www.paliraq.com/index.php?option=com_content&task=category§ionid=12&id=21&Itemid=54

⁴³ المرجع نفسه.

وفي ظروف من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، والتأثر بالإشاعات والتحريض المذهبي، قامت جهات متنفذة بالعمل على إلغاء وتهميش وجود الفلسطينيين ونقض الاتفاقيات الخاصة بهم مع الحكومات السابقة، والتتصل منها والتعامل معهم بوصفهم كياناً غريباً، كما سلبتهم الوصف القانوني الذي تمتعوا به سابقاً بوصفهم مقيمين دائمين في البلاد⁴⁴.

وعلى سبيل المثال، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2005، عقدت وزيرة الهجرة والمهجرين سهيلة عبد الجعفر مؤتمراً صحفياً، صرحت فيه أنها طالبت مجلس الوزراء ووزارة الداخلية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما صرحت أيضاً أن مطالبتها بطرد الفلسطينيين من العراق جاءت بعد تورطهم في الهجمات الإرهابية، حسب زعمها⁴⁵.

وقامت جماعات مسلحة (محسوبة غالباً على ميليشيات شيعية) بقتل المئات من الفلسطينيين عبر كثير من الهجمات التي كادت تصبح حرباً مفتوحة، وقال الناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين آنذاك رون ريدموند Ron Redmond، إن "بعض الأطراف العراقية تعتبر الفلسطينيين، بوصفهم من المسلمين السنة، من جملة أعدائها، رغم عدم مشاركتهم في الصراعات الداخلية"⁴⁶.

وقدّرت الشبكة الأهلية لمساعدة فلسطيني العراق في بيان نشره المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في العراق بأكثر من 320 بحلول مطلع سنة 2007⁴⁷. وفي 2007/1/24، بعث ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء زهاء 500 فلسطيني ورد أنهم قُتلوا في العراق منذ سنة 2003، وصرحت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه بين نيسان/أبريل 2004 وكانون الثاني/يناير 2007 تأكد مقتل ما لا يقل عن 186 فلسطينياً في بغداد⁴⁸.

⁴⁴ أحمد اليوسف، فلسطينيو العراق بين الشتات والموت: ملخص الانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال والمليشيات الطائفية، (لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة- فلسطين)، ص 145؛ وانظر أيضاً: "لا مفر"، تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، 2006/9/9، انظر:

<http://www.hrw.org/ar/reports/2006/09/09>

⁴⁵ "لا مفر"، تقرير هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9.

⁴⁶ "لا مفر"، تقرير هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9؛ وأيمن الهاشمي، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، جريدة السياسة، الكويت، 2009/7/28.

⁴⁷ Site of The International Middle East Media Center- IMEMC, 14/2/2007,

http://www.imemc.org/index.php?obj_id=53&story_id=47012

⁴⁸ العراق: ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد اللاجئين الفلسطينيين، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية - أمنستي،

<http://ara.amnesty.org/library/index/araMDE140302007>، انظر: 2007/10/1

ونتيجة لحملات التصفية والتعذيب والتهجير، غادرت أعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية، ولكن المهجرين لقوا أشد أنواع العنت، وبقوا في مخيمات على الحدود، لا يستطيعون العودة إلى العراق لأن الموت والتصفية بانتظارهم، ولا يستطيعون الدخول إلى أي بلد عربي، وهناك أكثر من مخيم أنشئ لاستيعابهم مؤقتاً، أهمها مخيم العودة، ومخيم الرويشد، ومخيم الكرامة، ومخيم طريبيل، ومخيم الهول، ومخيم التنف، ومخيم الوليد⁴⁹. وقد توزع اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من العراق على ما يزيد عن ثلاثين دولة، منها أستراليا، وفنلندا، وتشيكيا، وتركيا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وأستراليا، وغيرها⁵⁰.

وتقدر إحصاءات منظمات دولية وأخرى غير رسمية عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي بنحو 14 ألفاً⁵¹. بينما تذكر بعض المصادر أن عدد الفلسطينيين الذين بقوا في العراق يبلغ ما يقرب من العشرة آلاف⁵².

6. ليبيا:

تعود بدايات التواجد الفلسطيني في ليبيا إلى بدايات استقلالها في أوائل خمسينيات القرن العشرين، حيث وفد إلى ليبيا نحو ثلاثة آلاف فلسطيني، وكان من بينهم ابن مدينة حيفا محمود المغربي، الذي تبوأ عدة مواقع مهمة في عهد الملك السنوسي، وهو ما أهله ليصبح أول رئيس للوزراء بعد ثورة معمر القذافي في أول أيلول/ سبتمبر 1969. وجاءت موجة جديدة من الفلسطينيين في أوائل سبعينيات القرن المنصرم مع تزايد إنتاج البترول، والتوسع في تطوير بنى الدولة الليبية، وكان فيها أعداد مهمة من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، علاوة على العمال والمهنيين⁵³.

بلغ عدد الجالية الفلسطينية في ليبيا، نحو ثلاثين ألفاً. وقد عانت هذه الجالية من السياسات الكيفية والمزاجية للعقيد القذافي، ومن تردي النظام الإداري والخدمات، كما انعكست عليها أجواء العقوبات

⁴⁹ صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة".

⁵⁰ المرجع نفسه.

⁵¹ مركز العودة الفلسطيني، 2009/8/5، انظر:

=http://www.prc.org.uk/index.php?module=centre_news&id=f0617f35429293694cd9c2121fb21820&offset

⁵² صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة".

⁵³ انظر: صحيفة السفير، بيروت، ملحق فلسطين، نيسان/ أبريل 2011، في:

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ChannelID=151&ArticleID=1847>

الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن سنة 1992 على ليبيا. ومن الناحية الرسمية، عاملت ليبيا الفلسطينيين معاملة العرب الليبيين في مجالات الصحة والتعليم والعمل والسكن، غير أن التطبيق الفعلي للتعليمات المعلنة عانى من مشاكل في التطبيق ومن التعطيل الإداري والرشاوى وغيرها⁵⁴. والملاحظ أن نسبة كبيرة من الفلسطينيين في ليبيا هم من حملة وثائق السفر ممن فقدوا حق الإقامة في بلدانهم الأصلية سواء في المناطق التي تحتلها "إسرائيل" أو في الدول العربية المحيطة. وهم في واقع الحال موجودون في ليبيا لعدم وجود بلد آخر راغب في استقبالهم.

تمّ التعامل مع الفلسطينيين في ليبيا بعد اتفاقيات أوسلو سنة 1993، كمادة بشرية تستخدم في الضغط السياسي والمناكفة مع القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير. ومنذ سنة 1994، عبّر النظام الليبي عن رغبته في طرد الفلسطينيين، احتجاجاً — كما يدعي — على اتفاق إعلان المبادئ للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، لم تسمح السلطات الليبية للمئات من الفلسطينيين ممن كانوا يقضون إجازات الصيف خارج ليبيا بالعودة إليها. ووجد الكثير من الفلسطينيين أنفسهم عالقين في معابر الحدود المصرية - الليبية أو المصرية - الإسرائيلية، بعد أن رفضت مصر السماح لهم بالمرور عبر أراضيها دون التأكد من إمكانية دخولهم إلى ليبيا⁵⁵.

وفي خطابه بمناسبة الاحتفال بيوم الفاتح من أيلول/سبتمبر 1995، أعلن العقيد القذافي عن عزمه على طرد جميع الفلسطينيين، وكرر القذافي ذلك في خطابه في السلموم في 4 أيلول/سبتمبر. ومنذ مطلع أيلول/سبتمبر، وضع الآلاف من الفلسطينيين في السفن والشاحنات وطردها خارج الحدود. وفي الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 1995، بلغ عدد الموجودين في مخيم السلموم الذروة

⁵⁴ انظر مثلاً على نماذج التضيق: موقع الجزيرة.نت، 2009/7/13، في:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2009/7/13/-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7>

والجزيرة.نت، 2010/8/7، في:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2010/8/7/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%86%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86>

⁵⁵ موقع البوابة الإخباري، 2007/3/13، في:

<http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B9%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85>

وذلك حوالي 600 شخص، على الرغم من تقارير صحفية سابقة أشارت إلى أرقام تجاوزت الألف. والموقع منطقة صخرية جرداء لا يصلح للعيش الإنساني ولو لفترة قصيرة.

لقد أطلق النظام الليبي على المخيم اسم "مخيم العودة" إلا أن الفلسطينيين يفضلون اسماً آخر هو "مخيم العار". عقب إعلان العقيد القذافي في 27 تشرين الأول/أكتوبر أعلن القذافي، بعد ضغوط واتصالات رسمية وشعبية واسعة على المستويين العربي والدولي، أن بإمكان الفلسطينيين البقاء في ليبيا لمدة بين 3-6 أشهر على الأكثر، بشرط أن تجد قيادتهم حلاً لهم. أعقب ذلك السماح للعالمين على السفن في البحر وفي الصحراء على معابر الحدود بالعودة إلى ليبيا⁵⁶.

استبشر الفلسطينيون المقيمون في ليبيا بسقوط القذافي، وشارك بعضهم في فعاليات الثورة. غير أن الأوضاع غير المستقرة التي تلت ذلك جعلت أوضاع الفلسطينيين قلقة وغير آمنة، وتعرضوا لاتهامات الفئات المتصارعة. وفي 2015/1/15، أعلنت وزارة الداخلية في الحكومة الليبية في طبرق التي يرأسها عبداً الله الثني (التي تعترف بها الأسرة الدولية) حظر دخول حاملي الجنسيات السودانية والسورية والفلسطينية إلى أراضيها⁵⁷.

بقي من الجالية الفلسطينية في ليبيا في نهاية سنة 2014 نحو 22 ألفاً. ويكمن جانب من المعاناة الفلسطينية في ليبيا في عدم قدرة معظم أبناء الجالية على التنقل، بسبب حملهم وثائق سفر لا تمكنهم من دخول معظم بلدان العالم.

7. الكويت⁵⁸:

فتحت الكويت صدرها للفلسطينيين، حتى منذ أن كانت تحت الحماية البريطانية، وعند استقلالها سنة 1961 كان هناك نحو 37 ألف فلسطيني يشكلون نحو 18.5% من الوافدين (غير الكويتيين). وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، خصوصاً في إثر حرب 1967 التي أدت لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، تزايدت أعداد الفلسطينيين بشكل كبير فبلغت سنة 1975 حوالي 204 آلاف،

⁵⁶ موقع البوابة الإخباري، 2007/3/13؛ وانظر: موقع موسوعة النكبة، في: <http://www.nakba.ps/conrefugees-details.php?id=6>

⁵⁷ وكالة سما الإخبارية، 2015/1/5.

⁵⁸ حول المعلومات المتعلقة بالكويت، انظر: محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 137-138؛ وانظر أيضاً:

Philip Mattar, Encyclopedia of the Palestinians, Kuwait, p. 288-290; and Hassan Elnajjar, *The Gulf War: Overaction & Excessiveness* (USA: Amazon Press, 2001).

وصياغة المادة المكتوبة مأخوذة بشكل عام من مقال بعنوان "فلسطينيو الكويت بعد ربع قرن من الاجتياح العراقي" لمعدّ الورقة محسن محمد صالح، نشر في موقع الجزيرة.نت بتاريخ 2015/8/25.

يشكلون 29.7% من مجموع الوافدين المقيمين في الكويت، وقد حافظ الفلسطينيون على نسبتهم المرتفعة مقارنة بالوافدين حتى الاحتلال العراقي للكويت في صيف 1990، حيث بلغت 27.9% من مجموع الوافدين (430 ألفاً) وظلّ الفلسطينيون يشكلون الجالية العربية الأولى في الكويت منذ استقلالها وحتى الاجتياح العراقي.

جذب الفلسطينيون إلى الكويت ما وجدوه من تفهّم وحسن عشرة لأهلها، ومن هامش حريات واسعة، ومجلس أمة منتخب، وصحافة نشطة، ومن فرص العمل الشريف، ومن أمن واستقرار قلّم وجدوه في غيرها. وأسهم الفلسطينيون بشكل فعال في نهضة الكويت وازدهارها في كافة القطاعات الإدارية الحكومية والقطاع الخاص؛ إذ لم يقتصر دورهم على وظائف هامشية، وإنما كانوا حاضرين في صلب العملية النهضوية الكويتية. وكان لهم دور بارز في توفير كادر وظيفي كفؤ وفعال في الوزارات والمؤسسات الحكومية، من المعلمين والأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين والكتّبة... وغيرهم. ولم يتقلص دورهم إلا مع تخرج أعداد واسعة من الأجيال الشابة الكويتية، وبعد تطبيق الحكومة لسياسة التكويت. وعلى سبيل المثال، فقد كان 49% من مدرسي المدارس الحكومية سنة 1965 من الفلسطينيين؛ وحتى سنة 1975 كانوا ما زالوا يمثلون ربع المدرسين.

وتمتعت التيارات الفلسطينية المختلفة بهامش تحرك جيد وسط الفلسطينيين دونما تدخل حكومي يذكر، إلا فيما يحفظ أمن البلد واستقراره. لذلك، لم يكن غريباً أن تنشأ حركة فتح وتترعرع في الكويت، وأن تبرز العديد من قيادات حماس في الخارج من الكويت نفسها.

كان للفلسطينيين دور حيوي في الحياة الاقتصادية المحلية، فخلالاً للوافدين الآخرين كان معظم الفلسطينيين ينفقون رواتبهم ودخولهم في السوق المحلي، وتسير إيراداتهم في دورة اقتصادية داخلية. ذلك لأن معظمهم كانوا يقيمون مع عائلاتهم وينفقون معظم دخلهم الشهري عليها، وأدى شعورهم بالاستقرار لربط دورة حياتهم بها، فكانوا يعيدون إنفاق رواتبهم في داخل البلد نفسها (ولمستفيدين كويتيين في الغالب) على شكل إيجارات سكن ومشتريات سيارات ومستلزمات معيشة. وبقيت نسبة محدودة منهم، ممن لديهم فوائض مالية أو مسؤوليات تدفعهم لإرسال تحويلات مالية منتظمة خارج الكويت.

كما أن حالة الاستقرار الاجتماعي ووجود الموظفين مع عائلاتهم، خفض كثيراً من المشاكل التي ترافق عادة العمالة الوافدة من العازبين... وبشكل عام، كان الفلسطينيون من أقل فئات الوافدين إخلالاً بالأمن أو وقوعاً في التجاوزات.

ولم يعيش الفلسطينيون في مخيمات، ولكن كان هناك مراكز تجمع سكاني قوي داخل مدينة الكويت مثلوا فيها الأغلبية الساحقة كضواحي النقرة وحولي وخيطان والفروانية، بحيث شكّلت أحد أكثر تجمعات

الفلسطينيين في العالم، مما مكّن الفلسطينيين من تحقيق قدر عالٍ من التفاعل الاجتماعي الداخلي والتفاعل السياسي مع القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم ولهجتهم؛ مع الإشارة إلى الطبيعة الإيجابية المنفتحة للفلسطينيين مع الكويتيين وباقي الوافدين.

وقد بدأت أحوال الفلسطينيين منذ مطلع الثمانينيات في التراجع، نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصادية في الكويت بسبب انخفاض أسعار النفط، ونتيجة لتبني سياسة التكويت، ومحاولة ضبط العمالة الوافدة. وعانت العائلات الفلسطينية خصوصاً من مشاكل تعليم الأبناء، بعد أن لم يعد يسمح لهم بدخول المدارس الحكومية الكويتية إلا لمن ولد في الكويت. كما لم يسمح لمن جاوز الـ 21 من عمره بالإقامة في الكويت إلا لمن يملك إقامة عمل، مما عرض آلاف الطلبة الدارسين في الخارج إلى إنهاء إقامتهم وتشتت عائلاتهم. وعانت العائلات الفلسطينية (وعائلات الوافدين بشكل عام) من ارتفاع الإيجارات السكنية، التي كانت تقطع في أحيان كثيرة أكثر من نصف رواتبهم الشهرية.

كانت المأساة التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني في الكويت، إثر الاجتياح العراقي للكويت وما تلاه، كارثة بكل المقاييس، فقد كان هذا المجتمع الذي تمّ اقتلاع أكثر من 90% من أفرادها بشكل قاسٍ ومفاجئ، يمثل أكبر تجمع فلسطيني (خارج فلسطين) في العالم بعد الأردن؛ حيث كان عدده يزيد عن عدد الفلسطينيين في سورية أو لبنان أو السعودية أو غيرها.

وحتى أيامنا هذه، ما زال تناول تلك المأساة، يتسم بالكثير من الحساسية والتردد. فقد رافقت عملية الاجتياح حملات هائلة من التحريض الإعلامي والسياسي، واستخدم العديدون ممن خاضوا في الموضوع خطابات تتسم بالانفعال العاطفي، وبالتعميم والتشويه وحتى الكراهية... بحيث أصبح من الصعوبة بمكان تناول الأمر من زاوية علمية منهجية موضوعية. ونحن هنا نود تسجيل بعض الملاحظات في هذه الذكرى، نحو فهم أفضل لتلك المأساة.

كان قرار صدام حسين باحتلال الكويت نموذجاً لقرارات الأنظمة الديكتاتورية الفجة المتسارعة، التي تمت وفق حسابات خاطئة، والتي ارتدّت سلباً على العراق والكويت وقضية فلسطين والمنطقة. وكان من أبرز مظاهرها خلط نظام صدام المتعمد بين مشكلته وخلافاته مع الكويت، وبين طرح احتلال الكويت في إطار مشاريع الوحدة العربية والمسيرة لتحرير فلسطين، ومواجهة الصهاينة والأمريكان؛ في الوقت الذي لم يكن فيه صدام يملك رؤية حقيقية للوحدة والتحرير، ولا يملك الأدوات والإمكانات والبنى التحتية التي تؤهله لذلك. كما أن نظامه الديكتاتوري لم يكن قادراً على جذب الناس إليه وتوحيدهم تحت رايته. ولذلك، قام بالتوظيف السياسي للقضية الفلسطينية لاستجلاب الدعم والتأييد

الشعبي. ونجح في الحصول على تعاطف واسع خصوصاً في فلسطين والأردن، حيث تتعلق آمال الناس دائماً بمن يرفع راية فلسطين، ويعلن العداء لـ"إسرائيل" وأمريكا.

كان لموقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات في الوقوف إلى جانب صدام حسين في الحرب ضدّ التحالف العربي الدولي الذي قادته أمريكا لطرد القوات العراقية من الكويت، أثره السلبي الكبير في موقف الكويتيين ودول الخليج من منظمة التحرير، وحتى من الفلسطينيين أنفسهم.

اتسم موقف الأغلبية الساحقة من فلسطينيي الكويت برفض الاحتلال العراقي للكويت؛ فضلاً عن أن ما رأوه بأعينهم لا ينبئ عن مشروع وحدة ولا تحرير، فقد ساءهم ما رأوا من معاناة إخوانهم الكويتيين، ومن فقدان للأمن وتدهور للمرافق والخدمات، كما أن حياتهم الاقتصادية ووظائفهم وأعمالهم قد تعطلت، وتوقفت مرتباتهم الشهرية. ولأن البنوك قد أغلقت، لم يعد بإمكان الفلسطينيين وغيرهم السحب من مدخراتهم. أما للكويتيون فقد كانت لديهم شبكات خدمات توصل إليهم احتياجاتهم المالية والمادية.

وفي الوقت نفسه، وقع كثير من الفلسطينيين، خصوصاً العاملين في قطاعات التعليم، تحت ضغط النظام العراقي في استئناف التعليم، وتحت ضغط كويتي مقابل بالإضراب وشلّ الحياة المدنية. ولذلك اضطر أكثر من نصف الفلسطينيين (200-250 ألفاً)، للمغادرة خصوصاً للأردن قبل الانسحاب العراقي من الكويت، كما عاد ثلاثون ألفاً للضفة الغربية وسبعة آلاف لقطاع غزة.

ومن جهة أخرى، فقد قام الفلسطينيون بدور مهم في تسيير الخدمات الضرورية لاستمرار الحياة في الكويت من كهرباء وماء وصحة... وهو ما ساعد الكويتيين وغيرهم على البقاء والصمود في هذه الظروف الاستثنائية. وظهرت حالات كثيرة لفلسطينيين خاطروا بأنفسهم في إخفاء وحماية عدد من أصدقائهم الكويتيين، أو في حفظ ملفات وأرشيفات حساسة، كما شارك بعضهم في المقاومة الكويتية أو في دعمها. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن القوات العراقية اعتقلت ما مجموعه خمسة آلاف فلسطيني في أثناء وجودها في الكويت لأسباب مختلفة.

أسهم التحريض الإعلامي الهائل في رسم صورة سوداوية لدى معظم الكويتيين تجاه الفلسطينيين. وعندما عادت السلطة للكويتيين، جرى محاسبة الفلسطينيين في الكويت على مواقف قيادة منظمة التحرير التي لم يتبنوها والتي لم يكن لهم علاقة بها. وعاش من تبقى من فلسطينيين ظروفاً أمنية واقتصادية عصيبة، ومُنِع معظم الفلسطينيين من العودة إلى وظائفهم... وأشارت مصادر فلسطينية إلى اعتقال حوالي ستة آلاف فلسطيني في الأشهر التالية لتحرير الكويت. وخلال عام كان قد اضطر للخروج نحو 150-200 ألفاً آخرين، ليتبقى فقط نحو 30 ألف فلسطيني. ورأى مراقبون في الضغط

الذي تعرض له الفلسطينيون سياسة متعمدة من بعض الجهات التي كانت تخشى من مشاريع توطين الفلسطينيين وتجنيسهم حيث يقيمون.

وبشكل عام، حلت العمالة المصرية والسورية وغيرها مكان العمالة الفلسطينية. وقد أظهرت إحصائيات صادرة عن الإدارة العامة للهجرة في وزارة الداخلية الكويتية نشرتها جريدة الأنباء في 2014/12/11، أن عدد المقيمين الأردنيين يبلغ 59 ألف شخص (المرتبة العاشرة بين الوافدين)، وأن عدد الفلسطينيين من حملة الوثائق المصرية واللبنانية والسورية يبلغ سبعة آلاف شخص، بالإضافة إلى 626 يحملون جوازات "فلسطين" الصادرة عن السلطة الفلسطينية. وبافتراض أن معظم المكوّن الأردني في الكويت هو من أصول فلسطينية، فإن العدد التقديري للفلسطينيين سيكون بحدود 60 ألف تقريباً؛ مع الأخذ بالاعتبار وجود فلسطينيين يحملون جوازات سفر أوروبية وأمريكية وأسترالية. وبشكل عام، فإن نسبة العمالة الفلسطينية إلى مجموع العمالة الوافدة (مليونين و451 ألفاً) لم تعد تتجاوز 2.5%، أي أقل من عُشر النسبة التي كانت عليها سنة 1990.

غير أن المجتمع الكويتي أخذ يتجاوز نظرتة السلبية مع الزمن، ويتعامل مع الفلسطينيين بمزيد من الروح الواقعية والعملية. وقد أسهمت انتفاضة الأقصى والأداء الفلسطيني البطولي المقاوم في استعادة الكثير من العافية للعلاقات بين الطرفين، وفي تسهيل عودة أعداد من الفلسطينيين للعمل في الكويت.

خلاصات وتوصيات

قضية فلسطين قضية عربية إسلامية، وهي قضية ذات أبعاد إنسانية، يساندها القانون الدولي وشرائع حقوق الإنسان. وهي في الوقت نفسه، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وتشكل القضية المركزية في الأمن القومي العربي.

والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية والإسلامية، والدول العربية عندما تقوم بدعم ومناصرة هذا الشعب واستضافة لاجئيه، إنما تقوم بجزء من دورها في مواجهة العدوان الصهيوني، وفي دعم حق هذا الشعب في الحرية والعودة والاستقلال.

ولا شك أن لقضية اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي تداعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، إلا أن المدخل الأمني لا يصلح أساساً لتناولها وإن كان الأمن أحد المعايير التي لا بد من وضعها في الحسبان، مع احترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. إن أهم التوصيات التي تود هذه الورقة أن تؤكد عليها:

1. دعم حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي أخرجوا منها، باعتباره حقاً طبيعياً، وشرعياً، وفردياً وجماعياً، ممكن التنفيذ، ولا يجوز التنازل عنه مهما طال الزمن.
2. أن يكون مدخل العربي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين هو مدخل أساسه تحمل الواجب والمسؤولية القومية والإسلامية تجاههم، وليس مدخلاً أمنياً أو اقتصادياً.
3. فتح مجالات العمل الكريم والحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية، بشكل يُقدر ظروفهم، وبما يدعم صمودهم، وبما يراعي سيادة واستقرار هذه البلدان، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأن يتم التعامل معهم "كقيمة مضافة" بما لها من إمكانات وقدرات، وليس "كعبء" يجب التخلص منه.
4. إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، وعدم وضعهم تحت ضغوط تؤدي إلى هجرتهم؛ مع رفض توطينهم وتجنيسهم.
5. عدم استغلال اللاجئين الفلسطينيين في الأجندات السياسية والأمنية للأنظمة، وفي الصراعات المحلية والإقليمية.
6. عدم تحميل اللاجئين أو الجاليات الفلسطينية مسؤولية الأخطاء الفردية للبعض، وعدم معاقبتهم أو تهجيرهم نتيجة مسلكيات سياسية لبعض الفصائل والقيادات التي لا تُعبر بشكل صحيح عن مواقفهم.